

تمهيد:

تعتبر التنمية أحد الرهانات التي يحملها التخطيط الاستراتيجي على عاتقه في مختلف المجالات، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية التي تستدعي وضع سياسات وخطط طويلة كفيلة بمعالجة الاختلالات والأزمات على مستوى رفاهية الفرد وتقدم المجتمع، فمستوى التنمية يقترن بنوعية التخطيط واستراتيجياتها في استثمار رأس المال البشري والبنى التحتية والإمكانات المادية، كما تربط بمستوى الاستقرار والتنافسية والاستدامة للمؤسسات المنتجة والخدماتية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، لتعزيز المستوى المعيشي بما يشمل من صحة وتعليم وغيرها من المطالب المجتمعية.

أولاً: رسم التوجه الاستراتيجي التنموي للمؤسسة:

يعد التوجه الاستراتيجي من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهتم بتحديد المستقبل الأساسي لمؤسسات والمنظمات، والأهداف العريضة التي تسعى إلى تحقيقها، كونه يعبر عن فهم واقعي لما يدور في البيئة الداخلية للمنظمة، ومحاولة التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وفهم المنظمة الخارجية ومحاولة التعرف على الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها، مما يمكن من استشراف المستقبل والإعداد له بصياغة مجموعة من البدائل الإستراتيجية التي تقود المنظمة إلى تحقيق أهدافها.¹

ثانياً: تحديد الأهداف والبدائل الإستراتيجية التنموية:

يمثل التخطيط الاستراتيجي لأي مؤسسة أداة استرشاد لتحديد الأهداف وتحقيقها عن طريق حل المشكلات التي تعترض الانجاز، فتحقيق أداء تخطيطي متميز يؤدي إلى ترسيخ ثقافة التخطيط في القطاعات الأخرى من خلال رؤية مشتركة شاملة عن طريق إعداد خطط وبرامج عمل تساهم في بناء القدرات المؤسسية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والطويلة المدى، التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتنمية مصادرها، من أجل تحقيق تنمية متوازنة بعيد عن إطار المركزية تؤمن الاستقرار والتطوير للمؤسسة وأفراد المجتمع وفق سياسات تدرج أثناء صياغة الأهداف الإستراتيجية، كما يسمح التخطيط الاستراتيجي بإعطاء حركية ومرونة إستراتيجية مناسبة للمشاريع التنموية على شكل بدائل إستراتيجية أساسية منها الداعية إلى الاستقرار أو التوسع والنمو أو الانكماش، وذلك حسب الظروف المحيطة أو المنتهجة للجوانب التنموية.²

ثالثاً: ترشيح الأهداف الإستراتيجية التنموية

يعتبر أسلوباً خاصاً تنتهجه الإدارة العليا للاستغلال الأمثل للموارد البشرية، والمادية، والوقت للتسريع في المشاريع التنموية من أجل صالح المؤسسة وأفراد المجتمع بكفاءة وفعالية بالاعتماد على أساليب حكيمة ورشيده، في مختلف القطاعات الرئيسية والثانوية حيث تتضمن عملية الترشيح جوانب اجتماعية، اقتصادية تشارك فيها الدولة والمؤسسات وكل فئات المجتمع، فيما يتعلق بإسهام الدولة الذي يمثل المناخ المؤسسي المحفز، باعتباره أهم ما يتطلب لإقامة عدالة اجتماعية، وأول ما يجب أن نبدأ به من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

¹ غازي أبو قاعد، أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية، مؤنة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2022، ص 211.

² فاطمة الزهراء دواوي، التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية في الجزائر: دراسة ميدانية بمؤسسة صيدال- أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2019-2020، ص 146، 147.

وتفضيل البرامج لدور الدولة في محاربة الفساد ورسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أما المؤسسات فنتوقف إسهامها على مدى استجاباتها للحاجات الأساسية والكمالية لأفراد المجتمع بكل فئاته الاجتماعية.

رابعاً-تحقيق الميزة التنافسية

تتناول الميزة التنافسية مستويات تشمل الفرد والمؤسسة والدولة، وهذه الأخيرة تقع على عاتقها مسؤولية رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال جودة الخدمات وتوفيرها، مما يفرض عليها التنافسية لحماية مؤسساتها ومشاريعها التنموية، حيث يعرف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي بأنها: "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية، وهي في نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايدة على المدى الطويل، فنجد أن تحقيق الميزة التنافسية تحتاج إلى خطة إستراتيجية تقييم وتقاس مدى نجاح المشاريع المرتبطة بالقضايا التنموية، بالمتابعة المستمرة لمستويات الأداء والانجاز³